

التنمية في تونس

بين تأثيرات الفساد وتحديات مكافحته

انتشرت ظاهرة الفساد عموماً والمالي والإداري منها خصوصاً، على امتداد العقود القليلة الماضية على مستوى كل بلدان العالم وإن بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى. وهذا جعل منها محط اهتمام العديد من المؤسسات الدولية انطلاقاً من منتصف تسعينات القرن الماضي. فالخبراء والمتابعون لشؤون التنمية أرجعوا ظهور الأزمات المالية والإقتصادية من ناحية وتعثّر معظم التجارب والمشاريع التنموية بالبلدان النامية خاصة من ناحية أخرى، إلى تفشي الفساد بمختلف أشكاله كأحد المظاهر اللافتة لغياب الحكم الرشيد. وتونس تعاني، في هذا الإطار، على غرار العديد من دول العالم من تغلغل وانتشار واسع لظاهرة الفساد في جميع المجالات والقطاعات بكل ما يترتب عليها من سوء توظيف واستخدام للموارد البشرية والمادية المتاحة، بالإضافة إلى التأثير سلباً على عدالة التوزيع. وهذا من شأنه أن يحدّ من النهوض بالتنمية المستدامة بها. فما المراد بالفساد المالي والإداري؟ وما هي بعض أسبابه وآثاره على صعيد الإقتصاد التونسي؟ وهل من آليات لمكافحته؟

لكن التعريف الأشدّ شيوعاً للفساد هو ذلك الذي استخدمه البنك الدولي في تقريره بتاريخ 31 أكتوبر 2006، حيث يعتبره أحد أوجه إدارة الحكم السيئة وهو يشمل استغلال المنصب العام لتحقيق المكاسب الخاصة...

وهذا التعريف يتداخل مع أطروحة صندوق النقد الدولي الذي ينظر إلى الفساد المالي والإداري من حيث أنه علاقة أيدي الطويلة المتعمّدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين...

أما على الصعيد الوطني، فيعرّفه المرسوم الإطارى عدد 120 لسنة 2011 بسوء استخدام السلطة أو النفوذ أو الوظيفة للحصول على منفعة شخصية. ووفق هذا القانون وحسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 4/58 بتاريخ 21 نوفمبر 2003، يتخذ الفساد عدة أشكال منها:

- جرائم الرشوة بجميع أشكالها
- الإستيلاء على الأموال العمومية
- سوء التصرف في الأموال العمومية أو تبديدها
- إستغلال النفوذ وتجاوز السلطة أو سوء استعمالها

ذلك ما سنتطرق إليه في ثنايا هذا المنبر، الذي يهدف إلى المساهمة في إيجاد بيئة مستقرة للأعمال وإدارة فعالة على صعيد مؤسسات الدولة من أجل الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تمكّنها من الإيفاء بمتطلبات الأجيال الحالية وعدم غبن حق الأجيال القادمة في الاستفادة من خيرات وثروات البلاد. ولتحقيق ذلك، سوف نعتد المزاجية بين كل من الطريقة الوصفية والتحليلية في ضوء ما هو متاح من بيانات مع الإستئناس بالخبرات الدولية.

1. ما هو الفساد الإداري والمالي؟

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد المالي والإداري بأنه تحريف لسلطة ما لخدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أم بسلطة قضائية أو إدارية...

كما تعرفه اتفاقية الأمم المتحدة بأنه التماس موظف عمومي أو قبوله بشكل مباشر أو غير مباشر، ميزة غير مستحقة سواء لصالح الموظف نفسه أو لصالح شخص أو كيان آخر، لكي يقوم ذلك الموظف بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أدائه واجباته الرسمية.

منتظم، ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

وعموما يمكن تصنيف هذه الأسباب، وفق الأبعاد السياسية والإجتماعية والإدارية والإقتصادية. ولئن تندرج الأسباب ذات البعد السياسي لانتشار الفساد ضمن أهم الأسباب وأخطرها، على اعتبار سرعة انتقال فساد القمة إلى المستويات الأدنى التي تحتمى وتتستر بقيادتها المتواطئة معها خاصة عند طغيان سمة الإستبداد والديكتاتورية على نظام الحكم وغياب آليات الحوكمة الرشيدة والديمقراطية من مشاركة وشفافية ومحاسبة، فإن تحول ثقافة الفساد إلى جزء من ثقافة المجتمع، في إطار الأسباب ذات البعد الاجتماعي جرّاء تشوّه وانهيار نظام القيم بالتوازي مع تردّي الأوضاع الإقتصادية، يضعف سبل المقاومة ويعرقل آليات المكافحة على اعتبار أن الفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد... والفاقد لا يرى في فساده عيبا...

في حين أن أهم ما يتصدر الأسباب ذات البعد الإداري، غياب أو ندرة آليات المساءلة والمتابعة والرقابة، سواء الداخلية من الإدارة نفسها أو الخارجية من هياكل مستقلة فضلا عن البيروقراطية المفرطة.

أما عن الأسباب ذات البعد الإقتصادي، فيمكن حوصلتها على النحو التالي :

- ضعف مستوى مداخل مداخل شريحة صغار الموظفين وتدني رواتب مرتكبي جريمة الفساد، خاصة بالمقارنة بمستوى التضخم أو الأسعار المحلية.
- غياب العدالة في توزيع الثروة في المجتمع بما يترتب عليه من تكريس لاتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من خلال ميلاد فئة ذات ثراء فاحش وأخرى محرومة، الأمر الذي يسمح بظهور آفة الرشوة واستغلال المناصب لمزيد الثراء أو للإلتحاق بركب الأثرياء الجدد تحت تأثير عامل المحاكاة أو التقليد....
- الأزمات الاقتصادية التي تميز المجتمعات لسبب أو لآخر، داخلي أو خارجي، وما ينجم عنها من شحّ في عرض السلع والخدمات مقابل تزايد الطلب عليها، من شأنها أن تزيد من نشاط السوق الموازية وما يترتب عليها من تهريب واتجار بالممنوعات وانتشار الغش والتحايل والرشوة.

• الإثراء غير المشروع

• خيانة الأمانة

• سوء استخدام أموال الذوات المعنوية

• غسل الأموال

• إخفاء الأموال المتأتية من جرائم الفساد.

هذا وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بعض أشكال أو مظاهر فساد أخرى على غرار: التهريب الضريبي، التهريب الجمركي، تجارة الأسلحة، تجارة المخدرات، المحسوبية.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن أن نخلص إلى القول بأن الفساد المالي والإداري هو استغلال غير قانوني ولا أخلاقي للوظيفة العمومية بقصد تحقيق منافع شخصية متعددة (حسب "مدرس علي سكر عبود"). ويشمل المستويات الإدارية والوظيفية المختلفة، بدءا بالفساد الصغير الذي يمارسه فرد واحد دون تنسيق مع الآخرين، ويتعلق بالأمور الصغيرة التي تتم بين الموظف والمواطن عن طريق استلام رشاوى لقاء الإسراع في الحصول على بعض الوثائق أو الخدمات بطرق ملتوية... وصولا إلى الفساد الكبير الذي يقوم به كبار المسؤولين والموظفين، وهنا يزداد الضرر على المصلحة العامة ومصالح المجتمع، وتتعثّر المشاريع والخطط التنموية لارتباطها بأصحاب القرار من موظفي الإدارات العليا، وهو بذلك أهم وأشمل وأخطر كثيرا من الفساد الصغير...

هذا، وتكمن وراء انتشار وتغلغل ظاهرة الفساد الإداري والمالي جملة من الأسباب، ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.

2. أسباب الفساد الإداري والمالي

تتعدّد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد المالي والإداري وانتشارها في المجتمعات، التي رغم الإقرار بأنها سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، فإنها تصبّ جميعا في تحقيق عنصرين أساسيين هامين. أولها الرغبة في الحصول على منافع ومكاسب غير مشروعة، والعنصر الثاني التهريب من الكلفة الواجبة الدفع على غرار الضرائب.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن آراء العديد من المحللين تتفق على أن الفساد ينشأ ويتعرّج خاصة في المجتمعات التي تتسم بما يلي : ضعف المنافسة السياسية، نمو اقتصادي منخفض وغير

• إتساع حيز مساهمة القطاع العام في النشاط الإقتصادي، الذي كلما ارتفعت درجة سيطرته على الأنشطة الإقتصادية كلما ازداد الميل نحو الفساد، بسبب البيروقراطية المفرطة التي تنخره وضعف عملية الرقابة والمساءلة.

وعادة ما تتمخض عن مختلف هذه الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الفساد جملة من الآثار تشمل كلاً من الصعيد السياسي والإجتماعي والإقتصادي والبيئي.

3. آثار الفساد الإداري والمالي

تتجلى مضار الفساد الإداري والمالي على التنمية المستدامة في مختلف أبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والبيئية، حيث يعيق دورها في العمل على توفير حياة أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية. وفيما يلي عرض موجز لأبرز هذه الآثار.

3-1. آثار الفساد على الصعيد السياسي للتنمية المستدامة

يعمل الفساد على هذا الصعيد، على نسف الديمقراطية وتقويض حكم القانون بما يترتب عن كل ذلك من انتهاك لحقوق الإنسان وزعزعة الثقة بين الشعب والسلطة الحاكمة. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورقة سياسات بعنوان "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، ركّز من خلالها على أهمية التعامل مع الفساد بوصفه مسألة تضعف نظام الحكم، كما يؤكد البنك الدولي على أن الفساد يضعف القواعد المؤسسية والمساءلة والشفافية والنزاهة للمؤسسات السياسية. وعموماً، يمكن الإشارة إلى تأثيرات الفساد على الصعيد السياسي في النقاط التالية:

• يؤجج الفساد زيادة المشاحنات في جهاز الدولة بين الأحزاب المختلفة خاصة عند رفض بعضها نتائج صناديق الاقتراع وعدم قبول مبدأ التداول على السلطة.

• يعمد الفساد إلى توجيه وسائل الإعلام نحو خدمة مصالح المفسدين، بدل التوعية بمخاطر الفساد ومحاربه.

• يوصل الفساد في الإنتخابات أشخاصاً غير جديرين بتحمل مسؤولية تمثيل الشعب في عملية صنع القرارات السياسية والمصيرية للدولة.

• يساهم الفساد في إغراض المواطنين عن المشاركة السياسية، سواء في الإنتخابات أو الإنخراط في الأحزاب.

• يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات العمومية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يحول دون إقامة دولة حديثة وإرساء نظام ديمقراطي.

3-2. آثار الفساد على الصعيد الإجتماعي للتنمية المستدامة

• يؤثر الفساد على السلوك الشخصي للموظف داخل العمل من خلال تكريس ممارسات وإشاعة ثقافات فاسدة تصبح بمرور الزمن جزءاً من قيم العمل الخاطئة، على غرار التسبب وعدم الإنضباط والتنصل من المسؤولية وقلة احترام أوقات العمل وإفشاء أسراره وتقديم المصلحة الذاتية على المصلحة العامة بما يعنيه من تراخ عند تأدية العمل ومن ثمّ، تراجع مستويات الإنتاجية مقابل الحرص على تصيّد فرص الإثراء غير المشروع...

• يؤدي الفساد إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال تهريب الأغنياء من دفع الضرائب عبر توكي سبل ملتوية منها الرشوة، مما يعطل عملية إعادة توزيع المداخيل ويساهم في تراجع مستويات المعيشة الذي يترتب عليه تقهقر معدلات النمو الإقتصادي ومن ثمّ، تقلص استحداث فرص العمل وتفاقم ظاهرة البطالة وتوسّع دائرة المهمشين.

• يتسبب الفساد في زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل الصحة والتعليم والسكن وغيرها من الخدمات الأساسية، وهذا من شأنه أن يحدّ من حجم هذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلباً على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات.

• يحول الفساد دون وصول المعونات والمساعدات إلى مستحقيها من الفقراء.

3-3. آثار الفساد على الصعيد الإقتصادي للتنمية المستدامة

• يقدر صندوق النقد الدولي إجمالي حجم الفساد المالي بنحو 2% من الناتج الداخلي الخام العالمي، ويمثّل لدى البنك الدولي نحو 3% من المبادلات العالمية أو ما يناهز ألف مليار دولار سنوياً منها ما يقارب بين 30% إلى 40%

للإستيراد، يقلّ في المتوسط بنسبة 131 % بالمقارنة مع الشركات الأخرى .

وكشفت دراسة أنجزتها الجمعية التونسية للمراقبين العموميين تحت عنوان " الفساد الصغير خطر مستسهل"، أن حجم الفساد الصغير، "الرشوة" في تونس، بلغ سنة 2013 قرابة 450 مليون ديناراً. وأشارت إلى أن 27 % من التونسيين تعرضوا إلى عمليات فساد وهي أرقام تبعث على القلق حسب جمعية الشفافية الدولية.

ويرى 89 % من التونسيين حسب ذات الدراسة، أن غياب الإرادة السياسية في تونس أدى إلى مزيد استشراف هذه الظاهرة. كما قدمت الدراسة ترتيباً لأكثر الأسلاك التي شملها الفساد الصغير وهي على التوالي: الأمن والديوانة ثم القضاء ثم الصحة ثم الجماعات المحلية ثم البنوك ثم قطاع التأمين ثم الرياضة ليلها التعليم فالأحزاب ثم الإعلام فالنقابات..

هذا ويعدّ معدّل انتشار الفساد في تونس بغرض "تسريع الأمور"، وفق تقرير للبنك الدولي، من أعلى المعدلات في العالم حسب المعايير الدولية، حيث أعلن أكثر من ربع الشركات المشمولة في تقييم البنك الدولي لمناخ الإستثمار لعام 2013، أنّ عليهم أن يقدّموا شكلاً من أشكال الدفع غير الرسمي لتسريع بعض أشكال التفاعل مع الأجهزة الحكومية المعنية، ولهذه الممارسات تكلفة تتجاوز الفساد نفسه، لكونها تحول دون نجاح معظم الشركات العاملة وبالتالي تؤدي إلى انخفاض أداء الإقتصاد برمته .

وقد أكّدت نتائج المسح السنوي لمناخ الأعمال وتنافسية المؤسسات لسنة 2014 ما توصّل إليه تقرير البنك الدولي أنفاً، حيث صرحت نسبة 42 % من المؤسسات المستجوبة بأن الفساد ازداد حدّة مقارنة بسنة 2013، وأن قيمة الرشاوى المدفوعة من أجل الحصول على خدمة عمومية أو تقليص آجال الحصول عليها تقدر بما معدله 1.1 % من رقم معاملات المؤسسات التي قبلت الإفصاح عن مبالغ تقديرية في هذا المجال، رغم الصعوبة التي عادة ما تعترى احتساب هذه التكلفة نظراً للبعد الأخلاقي لعملية الرشوة.

ومثل هذه المعطيات تميّط اللثام على بعض الأسباب الكامنة وراء المرتبة 59 التي احتلتها تونس بمجموع 4.3 نقطة من بين 180 دولة سنة 2010، قبل أن تتقهقر إلى المرتبة 77 بمجموع 4.1 نقطة من بين 177 دولة سنة 2013 وفق مؤشر قياس

في البلدان العربية، مما حدا بالبنك الدولي إلى تصنيفها ضمن أكثر مناطق الفساد المالي والإداري في العالم.

• ولعلّ مثل هذا الحجم لأموال الفساد التي تنخر الإقتصاد في البلاد العربية، ضلع في تفاقم ظاهرة هروب الأموال العربية إلى الخارج ورفض عودة المهاجرة منها، المقدّرة بما يزيد عن 800 مليار دولار.

• وفي هذا السّياق، تشير الأرقام المتوفرة (حسب أدهم إبراهيم جلال الدين في كتابه الأموال العربية المهاجرة - 2012)، إلى أن حجم الأموال المهزّبة إلى الخارج بلغت في الفترة من 2005 إلى 2008، 27 مليار دولار في تونس، و56 مليار دولار في السودان، 35 مليار دولار في المغرب، (28 مليار دولار في عُمان، 19.9 مليار دولار في مصر، 17.5 مليار دولار في لبنان، 6.1 مليارات دولار في اليمن، 1.1 مليار دولار في جيبوتي. وتبيّن الأرقام وفق نفس المصدر أن نسبة الزيادة في حجم المديونية الخارجية المنسوبة إلى الأموال المهزّبة بلغت في تونس 87 % وفي السودان 99.8 % وفي مصر 82.2 % وفي لبنان 85.1 % وفي اليمن 73 % و84.7 % في جيبوتي خلال تلك الفترة.

• وتؤكّد بعض الأرقام بشأن تونس أيضاً (وردت في الرؤية الإستراتيجية لمكافحة الفساد)، أن 35 % من التونسيين تعاملوا مع ظاهرة الفساد إما بتقديم رشاوى أو تلقيها، كما أن 9 مواطنين من بين 10 يقرّون بأن الفساد ظاهرة إجتماعية واقتصادية خطيرة.

وأن الصفقات العمومية التي تصل مستوى معاملاتها إلى 20 % من الناتج الداخلي الخام، أي ما يوازي نقطتين في النمو الإقتصادي، تعدّ من أكبر الميادين التي طالها الفساد الإداري والمالي بفعل ما تم تسجيله من تجاوزات بالجملة في هذا المجال، ثم يأتي قطاع النفقات العمومية ويليها التهرب الجبائي إذ تصل الخسائر التي يتكبدها الإقتصاد الوطني من جراء التهرب الضريبي إلى مستوى 20%.

وحسب البنك الدولي، يؤدّي التهرب، من سداد الرسوم الجمركية إلى خسارة لا تقل عن 100 مليون دولار من العائدات السنوية، أي حوالي 0.22 % من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن أن ما تصرّح به الشركات المحتكرة

الفساد في العالم، الذي دأبت على إصداره منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995.

• وفي سياق متصل بهذه الظاهرة، يقدر البنك الدولي الخسارة الناجمة عن تفاقم الفساد غير المسبوق على امتداد العشرية الأخيرة على صعيد المجتمع التونسي، بنحو نقطتين أو ثلاث من الناتج الداخلي الخام مما يخول له بلوغ مستويات النمو التي تحققت في الهند في حالة انتهاء ظاهرة آفة الفساد.

• وبذلك يكون قد أفضى تفشي ظاهرة الفساد بمختلف أشكاله إلى حرمان الإقتصاد التونسي من تحقيق نسب نمو تقدر بنحو 7% من شأنها أن تساهم في استحداث المزيد من مواطن الشغل وامتصاص البطالة والحدّ من الفقر بما يعنيه من تكريس لحقّ الشغل اللائق في صفوف العديد من العاطلين عن العمل وتوفير أدنى حدود متطلبات العيش الكريم في وسط جحافل المهمشين، بدل تلك التي تم تحقيقها خلال الفترات الماضية المقدره بين الـ 4% والـ 5%. وهذا يؤيد نتائج بحوث البنك الدولي التي أثبتت أن هناك علاقة ارتباط عكسي بين النمو والفساد. كما أن مجموعة متزايدة من الأدلة بدأت تؤكد أيضا أن الفساد يتسبب في قدر هائل من الأضرار على التنمية. فالفساد يعمل كضريبة تنازلية، بحيث يعاقب المواطنين الأكثر فقراً والشركات الأصغر حجماً. كما يقيد وصول الخدمات إلى المواطنين الأكثر ضعفاً، ويصاحبه تراجع في مستوى الخدمات العامة المقدمة. وهو يمثل تكلفة باهظة تتحملها الشركات. وحسب أحد التقديرات، تتم سرقة 20 إلى 40 مليار دولار من البلدان النامية كل عام بسبب الفساد.

وعموماً وفي ضوء ما تقدّم وما أنجز من دراسات حول آثار الفساد الإداري والمالي على الصعيد الإقتصادي، يمكن استخلاص ما يلي:

• يساهم الفساد في تدني كفاءة الإستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للإستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من كلفتها، مما ينعكس سلباً على نسق

النمو ووتيرة استحداث مواطن الشغل وما يتبع ذلك من تفاقم للبطالة واستشراء للفقر...

• يؤثر سلباً على الموازنة العامة للدولة جراء تقليل الإيرادات، الناجم عن التهرب الضريبي أو محاولة الحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة، والذي يترتب عليه تخفيض في حجم الإستثمارات من شأنه أن يعمّق التفاوت الجهوي ويعرقل درجة ونسق إنجاز المشاريع التنموية...فضلاً عن عدم تحقّق العدالة الضريبية بحيث يدفع الضريبة قسم من المكلفين ولا يدفعها الآخرون بسبب قدرتهم على التهرب...

• يتسبب الفساد في ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم من خلال الإحتكار وتهريب السلع إلى مناطق مجاورة بحيث تصبح نادرة بالأسواق المحلية.

• يؤدي الفساد إلى هروب الأموال إلى خارج حدود الوطن بالإضافة إلى هجرة الأدمغة والكفاءات الإقتصادية بسبب المحسوبة والوساطة في شغل المناصب بالقطاع العمومي...

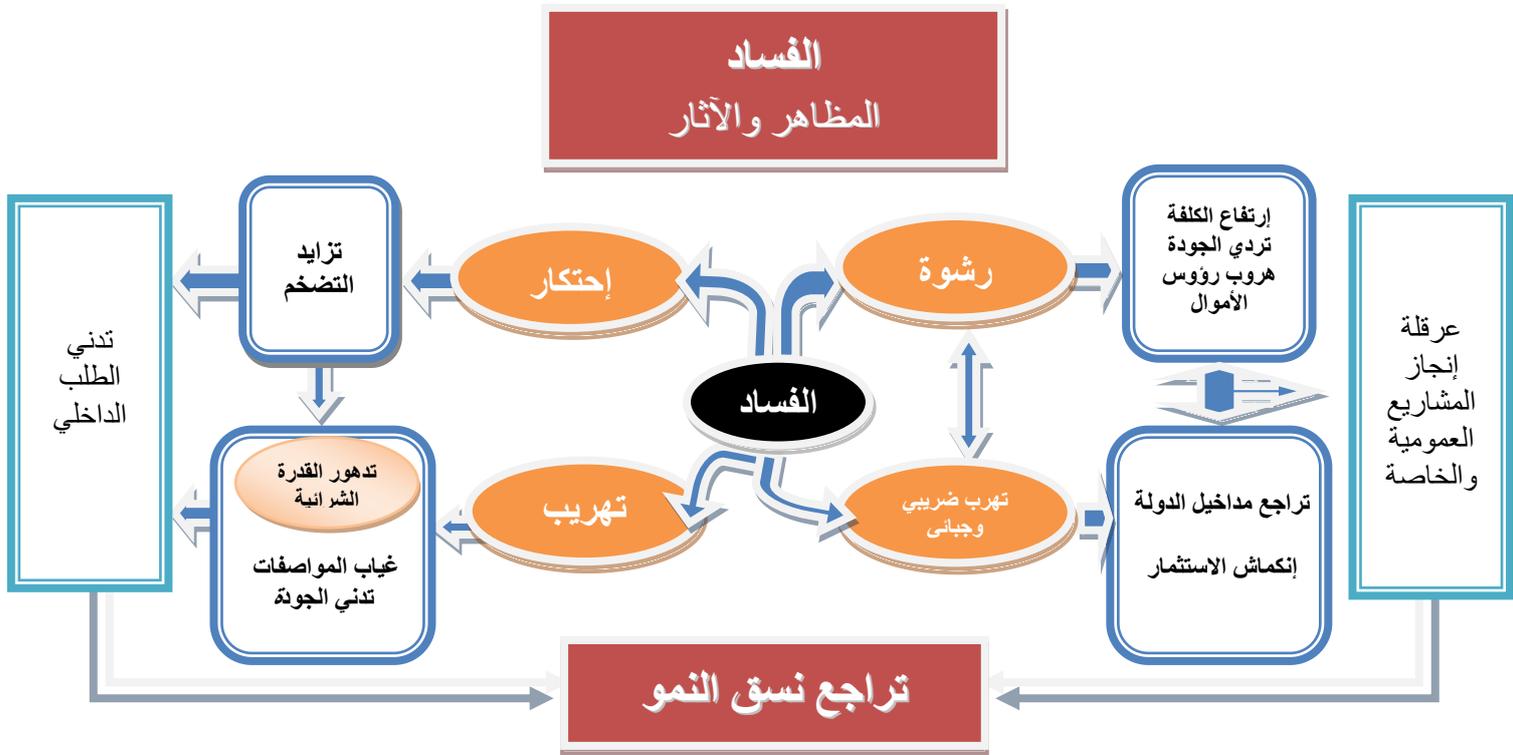
• يعتبر فساد القطاع العام من أشدّ العقبات التي تواجه التنمية والنمو ويعدّ من المعوقات التي تضعف قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، كميّاً ونوعياً، رغم انعكاساتها الإيجابية على التشغيل وردم الهوة بين الإدخار والإستثمار بدل السقوط في فخّ التداين الخارجي والحدّ من عجز ميزان الدفعات وإمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا...

• ينجم عن الفساد الإخلال بمصداقية الدولة التي تعتمد عموماً على قروض ومساعدات الدول الأخرى من أجل تنمية اقتصادياتها على اعتبار أنه في حالة شيوع ظاهرة الفساد وانعدام إمكانية توفير شروط مكافحتها تبرز بوادر تلوّث الدول والمؤسسات المانحة للقروض الخارجية والمنح بسبب الشكوك في مصير أموال المساعدات ومدى قدرة تلك الدولة على حسن توظيفها في تنشيط الدورة الإقتصادية الأمر الذي سوف يعمل على تأخير فرص التنمية...

4-3. آثار الفساد على الصعيد البيئي للتنمية المستدامة

- يؤثر الفساد على الموارد الطبيعية على غرار النفط، من خلال الرشاوى والعمولات التي تدفع من أجل الحصول على تراخيص لاستغلال هذه الموارد، كما يؤثر على قطاع الغابات من خلال القطع غير القانوني للأشجار والإحتلال غير القانوني للأراضي للزراعة أو الرعي أو السكن، مما يتسبب في استنزافها وهدرها وتدهور غطائها النباتي ومن ثم التأثير سلباً على التنوع البيولوجي والتوازن الإيكولوجي.

وفي ضوء ما تقدم، وحسب دراسة إستطلاعية لـ "علي مدرس علي سكر عبود"، تعدّ ظاهره الفساد الإداري والمالي عموماً من الظواهر الخطيرة التي تواجه كل البلدان وإن بدرجات متفاوتة وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها محدثة شللاً في عملية البناء والنهوض بالتنمية المستدامة. لذلك، فقد لاققت هذه الظاهرة اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين واتفقت الآراء على ضرورة تضافر كل الجهود على مختلف الأصعدة الدولية والوطنية لوضع الآليات الكفيلة بتطويق ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية المستدامة.



4- آليات مكافحة الفساد

- تعزيز استقلالية وحياد ونزاهة الجهاز القضائي.
- نشر ثقافة احترام المال العام وزرع فكرة اعتباره جزءاً من المال الخاص.
- الإفصاح بشكل رسمي عن الذمم المالية والعينية لذوي المناصب العليا في الدولة حين استلام وتسليم المهام...
- تثقيف الجماهير وتوعيتها وإطلاعها على القوانين والأنظمة النافذة ليتسنى لها معرفة حقوقها وواجباتها.

يعتبر انتشار ظاهرة الفساد من أهم أسباب الوهن الداخلي والضعف الخارجي للدول، مما يولي ضرورة وضع آليات لمكافحته أولوية رئيسية بالنظر لآثاره المدمرة على مختلف النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض الآليات التالية :

- فتح ملفات الفساد ونشرها و تفعيلها أمام الهيئات المختصة.

- التركيز على البعد الاخلاقي وبناء الإنسان وتوعيته لمحاربة الفساد وذلك من خلال تقوية القيم الدينية والأخلاقية...
- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من جمعيات وهيئات سياسية ونقابات مهنية لتعريف مفهوم الفساد وأثره على المجتمع وضرب مراقبة صارمة تساهم تدريجيا في استئصال شأفته من خلال كشف العمليات المتعلقة بالفساد والجهات التي تقف وراءه.
- تفعيل دور السلطة الرابعة "الإعلام" وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر ثقافة مقاومة الفساد وإنجاز التحقيقات وتوعية الحقائق التي تكشف عن قضايا الفساد وتفضح مرتكبها.
- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة التي يجب أن تدور في كنف الإحترام وأن تشمل كافة المواقع الوظيفية دون استثناء، وخاصة القيادات السياسية والقيادات الموجودة في قمة الهرم الوظيفي، وعدم اقتصرها على الوظائف الدنيا...
- تفعيل دور الأجهزة الرقابية على مستوى الإدارة كافة وتكثيف نشاطها وتخويلها بصلاحيات واسعة من أجل ملاحقة مرتكبي الفساد من رشوة ومحسوبية وكسب غير مشروع واستغلال للوظيفة العمومية وتغليظ العقوبات الرادعة بشأنهم في ظل تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كجزء من حزمة من إجراءات أشمل على درب إصلاح إداري يعمل على إرساء أسس إدارة عصرية تقطع تدريجيا مع المركزية المفرطة وتكرس بشكل متزايد اللامركزية كأحد أبرز توجهات دستور ما بعد الثورة بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد التونسي والتنمية المستدامة، مع كفالة سلامة الإطار الإقتصادي الكلي وتوازناته العامة. ويرتقي، أي الإصلاح الإداري، بمستوى أداء المصالح العمومية وتعزيز قدراتها من خلال تامين ورفع مردودية الموارد البشرية على اعتبار أن العنصر البشري يكتسي أهمية كبرى في مجال تطوير وتحديث الإدارة العمومية، التي يندرج في إطارها.
- إثراء ترسانة قوانين مكافحة الفساد وتفعيل ما هو جاهز منها وفي مقدمتها المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والمتعلق بمكافحة الفساد بما يدعو إليه من :

1. إلزام بمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة،
2. إعتداد الهياكل العمومية والأشخاص المكلفين بتسيير مرفق عمومي، مدونات سلوك تحدد واجبات مستخدمها وحقوقهم،
3. إحداث هيئة وطنية لمكافحة الفساد تحل محل اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد،
4. تشريك أفراد المجتمع في مكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص خاصة فيما يتعلق ب:
 - ✓ نشر الوعي والتحسيس بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته،
 - ✓ نشر المعلومات المتعلقة بالفساد وآليات مكافحته،
 - ✓ تطوير وظيفة الإصغاء إلى المواطن وتمكينه من حق التعبير عن مواطن الفساد،
 - ✓ تطوير أداء الإعلام،
 - ✓ تعزيز قدرات مكونات المجتمع المدني وخاصة منها المنظمات المعنية بمكافحة الفساد،
- الحرص على تفعيل ما ورد بخطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة من عناصر تعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة على غرار النزاهة والشفافية والمساءلة تتمحور حول أربعة محاور أساسية وهي:
 1. ضرورة تعزيز النزاهة صلب القطاع العمومي من خلال مكافحة الفساد الإداري ودعم الديمقراطية عبر حكومة شفافة، وهي مبادئ وأهداف تم تكريسها في الفصل 10 من الدستور الذي نص على أن الدولة تحرص على "حسن التصرف في المال العمومي... وتعمل على منع الفساد". كما نص الفصل 15 على أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنظم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام، ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة". كما تم التنصيص في الفصل 139 على "اعتماد الجماعات المحلية على الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحكومة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج

4. تعزيز الشفافية في مجال التصرف في الثروات الطبيعية ومشاريع البنية التحتية وحماية البيئة وهو ما تم التنصيص عليه بالفصل 12 من الدستور التونسي الذي نص صراحة على أن الدولة "تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية" وتم التأكيد في فصله 13 على أن الثروات الطبيعية ملك للشعب التونسي. وقد وتم بمقتضى هذا الفصل إحداث لجنة بمجلس نواب الشعب تعرض عليها كل عقود الاستثمار المتعلقة بهذه الثروات الطبيعية.

• التصدي لظاهرة الفساد بالمضي قدما باتجاه إرساء آليات تم الإعلان عليها، تحرص على مراعاة المعايير الدولية في هذا المجال واستعمال الآليات الحديثة المتعارف عليها على الصعيد الدولي مثل الإدارة الالكترونية E_GOVERNMENT والإدارة المفتوحة OPEN GOVERNMENT مع تكريس اللامركزية الإدارية LOCAL GOVERNMENT.

التنمية والهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يقتضيه القانون".

2. تطوير الخدمات العمومية والرفع من جودتها ودعم المقاربة التشاركية بين الإدارة وغرس مبادئ الحكومة المفتوحة بالقطاع العمومي عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتكثيف الخدمات الإدارية على الخط وتوفير آليات عملية لتطوير علاقة الإدارة مع المواطن لتشريكه في مسارات اتخاذ القرارات العمومية وذلك مع الحرص على تعزيز قدرات كل من العون العمومي والمواطن للإستفادة من مبادرات الحكومة المفتوحة وغرس هذه الثقافة الجديدة لديه.

3. تكريس الشفافية في المجال المالي والصفقات العمومية قصد إتاحة الإمكانية للمواطن متابعة كيفية التصرف في الموارد العمومية، وهو ما يسهل حوكمة التصرف في هذه الموارد ويحول دون إهدارها أو استغلالها لمصالح غير المصلحة العامة.

الخاتمة :

- لقد تبين من خلال استعراض مظاهر وأسباب الفساد عموما والإداري والمالي منه خصوصا، أن هذا الأخير مرادف للتخريب ومعاكس للصلاح والشفافية والمسائلة والنزاهة والإلتزام بالأخلاق الحميدة.
- يقود انتشار الفساد وتغلغله في أي مجتمع إلى تردي مستويات المعيشة وتراجع معدلات النمو وسوء توزيع الدخل والثروة وازدياد الفقر وانتشار الجريمة وانخفاض الإنتاجية ورفع البطالة ورداءة نوعية السلع والخدمات وازدياد الممارسات الاحتكارية والإضرار بالبيئة...
- كما أن إجراءات مكافحة الفساد الإداري والمالي، حتى تحقق الأهداف المعلقة عليها، يفترض تنزيلها في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة على درب إصلاح الإدارة العمومية، تعتمد مبادئ الحوكمة الرشيدة...

عبد القادر الطرابلسي

Abdelkader.Trabelsi@itceq.tn

التحرير:
المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية
27، نهج لبنان 1002 – تونس البلفدير
email : tribune@itceq.tn

يخضع إصدار هذه النشرة
لمسؤولية الإدارة العامة
للمعهد.
كل الآراء التي تضمنتها هي آراء
المؤلفين

مدير النشرة :

حبيب زيتونة

المسؤول :

عفاة بن عرفة

التوزيع :

إدارة التوثيق والتكوين والتعاون

email : diffusion@itceq.tn



الهاتف : (+216) 71 802 044

الفاكس : (+216) 71 787 034

الموقع : www.itceq.tn

البريد الإلكتروني : contact@itceq.tn